عام

هل يقبل العقل الديني قيم ومكتسبات الحداثة الفكريّة والمعرفيّة؟

نبيل علي صالح

باحث سوري

مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

مؤسسة دراسات وأبحاث

قسم الدراسات الدينية

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

تمهيد عام– توصيف وإحالة:

يعيش العرب والمسلمون في عصرنا الراهن أوضاعاً مصيرية صعبة ومعقّدة لا يحسدون عليها، بالرغم من تفجّر موجة التسونامي الثورية وما عرف بربيع الثورات العربية التي غيرت بعض نظم الحكم العربية القديمة التي كلّفت الأمة كثيراً من الدماء والدموع والثروات والموارد المصروفة على تحديث شكلي هشّ وقشري لبنى الدولة العربية، حدث بعد مرحلة الاستقلال عن الاستعمار الخارجي.

ويمكننا متابعة تلك الأوضاع العربية الخطيرة من خلال التأمل والتدقيق في بعض أرقام وإحصائيات ضعف عملية التنمية البشرية في العالم العربي، استناداً إلى معظم -إن لم يكن كل- مؤشرات هذه العملية (بنى تحتية-اقتصاد متوازن- معدلات ونسب القراءة-أرقام الموازنات العلمية السنوية-أرقام التوظيف والعمالة-...إلخ).

والجزء الظاهر من هذه المشكلة، يتمثل في الواقع السياسي المعقد القائم والمفضي إلى تعميم سياسة الظلم والتفقير العام، واتباع سبيل اللاتكافؤ واللامساواة، لكنّ الفقر في الحقيقة ليس سوى جزءاً ونتيجة ومآلاً طبيعياً للحالة السيئة والمعقدة العامة التي تقبع أمتنا وعالمنا العربي في ظلها، حيث تقف إلى جانبه مؤشرات كثيرة أخرى، والتي يمكن ضبطها في نقاط أربع، هي:

- ترهّل البنى التحتية من مياه نظيفة، وصرف صحي مهدور، وبيئة غير نظيفة.

- الاستنزاف الجائر للموارد والخامات الطبيعية بلا حساب ولا دراسات مستقبلية.

- ضعف مستويات الرعاية الصحّية.

- تدنّي مستويات المعرفة العلمية والتقنية والمعلوماتية.

- قلّة فرص التعليم المتوسّط الجيّد والمهني المهاراتي بالتحديد.

- تواضع معدلات ونسب أرقام الموازنات المخصّصة للبحث العلمي.

- تغييب شبه كامل لسياسات الأمان أو الضمان الاجتماعي الحقيقي...

- هشاشة البنية التعليمية وضعف القراءة، واعتماد أسلوب التعليم التلقيني الحفظي البعيد عن روح المبادرة والمبادأة وحس المغامرة...إلخ

- الحرمان واللا مساواة في القدرات الكامنة والفرص المتاحة والعمل المنشود... وهو أكثر استشراء من فقر الدخل أو سياسة التمييز والتفقير الاقتصادية، إذ تشير الإحصاءات إلى أنّ نسبة الحرمان -المثبتة بألوان متعدّدة من المعايير التنموية الإنسانية الأساسية- تبلغ حوالي 32,4 % من إجمالي السكان في عالمنا العربي الراهن.[1]

أرقام وإحصائيات خطيرة:

وتقول الأرقام هنا وتتحدث بشكل واضح إلى أن الناتج الإجمالي لبلداننا لا زال نموّه يتراوح بين 0,5 -1 % منذ حوالي عشرين عاماً (مع بعض الاستثناءات الطفيفة هنا وهناك)[2]، بينما تتراوح نسبة النمو الطبيعي للسكان بين 2,5 – 2,6 % سنوياً (عدد سكان سوريا كان حوالي 13 مليون نسمة في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، والآن أصبح حوالي 25 مليون نسمة!)، مما يعني أنّ الدخل الحقيقي للفرد العربي قد انخفض في هذه الفترة بنسبة 40 %، يضاف إلى ذلك أنّ 60 % من المواطنين العرب يقعون ضمن الفئة العمرية تحت 35 عاماً، ويمثل الأطفال تحت 15 عاما نسبة 40 % من تعداد السكان. إضافة إلى أنّ عدد المواطنين العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر يتراوح ما بين 65 و 73 مليون نسمة، كما يقاسي حوالي عشرة ملايين عربي من سوء التغذية، وتصل نسبة الأمية إلى نحو 25 % ونسبة البطالة إلى 20 %، في حين أنّ الحكومات العربية قد أنفقت، خلال العقود الثلاثة الماضية، ما يقرب من 1800 مليار دولار على شراء الأسلحة بذريعة حماية الأمن الوطني والقومي. وفي الوقت نفسه تناقص تمويل التعليم تدريجياً منذ عام 1995، إذ انخفض الإنفاق على التعليم للفرد في الدول العربية، نسبة إلى الدول الصناعية، من 20 % عام 1980 إلى 10 % في منتصف التسعينيات.[3]

وكان التقرير الذي صدر العام 2008 عن البنك الدولي بعنوان "الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، قد أشار إلى أن "بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خصّصت في المتوسط نسبة 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلّي ونسبة 20 في المائة من النفقات الحكومية للتعليم، وهذا

---

[1]- راجع تقرير التنمية العربية على موقعه في الشبكة العنكبوتية عن العام 2009م...
(hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf)

[2]- بلغ قيمة الناتج القومي العربي عن العام 2008 مبلغاً وقدره (1،604،710،000) دولار أمريكي؛ أي تريليون و ستمائة وأربعة مليارات سبعمائة وعشرة ملايين دولار بحسب إحصائيات البنك الدولي لعام2008م.
وهذا المبلغ لم يشمل حساب الناتج القومي العراقي والفلسطيني والصومالي في العام ذاته. راجع: (http://data.albankaldawli.org).

[3]- راجع تقرير التنمية العربية على موقعه في الشبكة العنكبوتية عن العام 2009م...
(hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf)
والتقارير الموثقة عن السنوات اللاحقة حتى العام 2012، على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربي...
www.undp.org/rbas و www.arab-hdr.org

أكثر ممّا خصّصته البلدان النامية الأخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد". إلا أنه "بعد مضي 40 عاماً من الاستثمارات في قطاع التعليم التي نجحت في سدّ الفجوة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي، وأدّت إلى توفير التعليم للجميع تقريباً، فإن هذه المنطقة تواجه تحديات جديدة تفرضها مقتضيات العولمة والأهمية المتزايدة للمعرفة في عملية التنمية".

ونذكر هنا بأن إنفاق العرب على موضوع العسكرة والتسلّح[4] تقابله معدّلات إنفاق متدنيّة من إجمالي الناتج المحلّي للدول على المجالات التنمويّة من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وغيرها، ثمّ إنّ هذا الإنفاق في بعض الدول العربية يقلّ عن مثيله في عدد من الدول النامية أيضاً؛ فمن خلال المعطيات التي توافرت حول نسب إنفاق عدد من البلدان النامية، ومنها البلدان الفقيرة، على التعليم خلال 4 أعوام (من2007 إلى 2010)[5]، وبلغ إنفاق بلدان، مثل أثيوبيا على التعليم 20,2 % من إجمالي الناتج المحلي، الكاميرون 13,3 %، باكستان 10,8 %، تايلاند 15,5 %، كوبا 52 %. وفي مقارنة هذه الأرقام بمثيلاتها في الدول العربيّة خلال الأعوام الأربعة نفسها، لاحظنا أن بعض البلدان، مثل مصر والبحرين والإمارات وقطر تنفق بنسب موازية أو أدنى، وهي على التوالي: مصر16,9 %، البحرين 14,6 %، الإمارات 5,3 %، قطر 9,8 %، سورية 17,2 %[6]...

ورغم الحديث عن ديمقراطية التعليم وإلزاميته، فإنّ الأعداد المطلقة للأميين تتكاثر في العالم العربي؛ فقد ارتفع عدد الأميين العرب من 58 مليوناً عام 1982 إلى 61 مليوناً عام 1990، وإلى حوالي 70 مليون عام 2000 بما يشمل 40,4 % من جملة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة. فإذا علمنا أنّ هذه الفئة العمرية هي نفسها من ضمن العناصر البشرية التي تخدم التنمية العربية، لاتضحت الحالة الحرجة لنوعية القوى العاملة التي تمارس النشاط الاقتصادي في العالم العربي. إذ تتّسم العمالة العربية -عموماً- بانخفاض مستوى المهارة، نتيجة اتسام سياسات التعليم والتدريب في الدول العربية بأنها غير فعّالة وغير قادرة على خلق العمالة الماهرة، القادرة على التجديد والارتفاع بمستوى الإنتاجية والجودة.[7]

كما أنّ ظاهرة البطالة تعتبر من التحديات الكبرى التي ستواجه العالم العربي في السنوات القليلة القادمة، إذ تزايد حجم القوى العاملة سنوياً بمعدل 2,511 مليون خلال تسعينيات القرن الماضي، وقد ترتفع الزيادة خلال العقد الحالي إلى 3,350 مليون سنوياً، وبالتالي فثمة حاجة إلى ما يزيد عن مليونين ونصف مليون فرصة عمل

[4]- أشار تقرير تحت عنوان "التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: القطاع الخفي" صدر في أبريل الفائت عن شركة "الماسة كابيتال" المتخصّصة في إصدار التقارير الاقتصادية والتحليلية عن الإنفاق على التسلح في العالم، أشار إلى أن "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحوّل سريعاً إلى لاعبٍ مؤثّر في سوق المنتجات العسكرية، حيث سيصل حجم الإنفاق على التسلح فيها إلى118.2 مليار دولار بحلول العام 2015، وأنه خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001-2010، بلغ المعدل المتوسط للإنفاق العسكري من الناتج الإجمالي المحلي في المنطقة نحو5,5% مقارنة بـ2,5% في بقية أنحاء العالم".

[5]- راجع آخر مؤشرات تقرير البنك الدولي المنشورة على موقعهاالإلكتروني: (http://data.albankaldawli.org).

[6]- راجع الرابط التالي لموقع البنك الدولي التالي: http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS.

[7]- راجع تقرير التنمية البشرية العربية عن العام 2012 على الرابط: (hdr.undp.org/en/media/HDR_2013_AR_complete.pdf).

مطلوب توفيرها سنوياً. وتكمن خطورة البطالة في ارتباطها بعدالة توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، وحرمان العامل من تلبية احتياجاته الأساسية، وممارسة حق العمل الذي لم يترسخ حق الاعتراف به حتى الآن.[8]

وممّا يضاعف المشكلات العربية، أنّ عدد السكان سيتضاعف خلال الثلاثين سنة المقبلة، وسيصبح سنة 2050 حوالي 645 مليوناً، ما يعني أنّ معدّل النموّ السكاني في المنطقة العربية سيكون أعلى من معدل النموّ الاقتصادي. والسكّان في سنّ العمل (15 - 59) سيصل عددهم سنة 2025 إلى حوالي 285 مليوناً، ومن المتوقّع أن يصل حجم القوى العاملة العربية إلى 125 مليوناً في سنة 2010[9]. مع العلم أنّ عدد المهاجرين، من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المهمة، إلى الخارج يقدّر بملايين عدّة من الفنّيّين وحملة الشهادات العليا، وهم القوى الأساسية الضرورية لأيّة نهضة حقيقية (تقدّر خسارة العرب بسبب هجرة العقول العربية بعشرات المليارات سنوياً).

وفي الواقع تواجه الدول العربية تحدّيات إنمائية في تحقيق أهداف الألفية: فهناك نحو 10 ملايين طفل خارج المدارس، وعدم المساواة بين الجنسين ما زال قائماً، حيث تبلغ نسبة الأمّية لدى النساء نحو 50 %، وتحتلّ النساء نحو 5 % فقط من المجالس التشريعية العربية. وعلى المستوى العربي، فإنّ متوسّط مؤشّر التنمية الإنسانية، البالغ0,651 هو أقلّ من المتوسط العالمي البالغ 0,729 بحسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2004، كما أنّ المؤشر للمنطقة العربية هو أقل من مؤشر البلدان النامية البالغ 0,663.[10]

الفساد كجزء من مشهد العطالة العربي:

أما موضوع الفساد الإداري والقانوني والسياسي فحدث ولا حرج، حيث كانت لمؤسسات الحكم العربية المتلاحقة الدور الحيوي المكمل لدور الثقافة المخفية في زيادة مساحة الفساد والمفسدين من خلال تبنيها لمختلف المناخات والأجواء الفكرية والاجتماعية القديمة التي تدعو (وتمارس) ثقافة الفساد كآلية شبه (قانونية!) تريد من خلالها الحفاظ على التوازنات التقليدية المسيطرة في المجتمع، بما يسمح لها (لمؤسسة الحكم العربية) الإبقاء الدائم على وجودها على رأس سلطة الحكم بما لا يزعزع بنيانها، ولا يؤثر سلباً على امتيازاتها.

---

[8]- راجع تقارير منظمة العمل العربية على موقعها الرسمي: http://alolabor.org/final/index.php?lang=ar وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة على موقع المنظمة الأممية: http://www.un.org/arabic.

[9]- راجع تقارير منظمة العمل العربية على موقعها الرسمي: http://alolabor.org/final/index.php?lang=ar وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة على موقع المنظمة الأممية: http://www.un.org/arabic.

[10]- راجع التقرير التنموي الصادر عن الـ u n d p للعام 2009 على الرابط: (hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_AR_Complete.pdf).
وراجع أيضاً تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2004 على موقع المنظمة.

وبالنتيجة فقد أدت السياسات الفوقية القسرية التي طبقتها تلك المؤسسة (ممثلة بالنخب السياسية الحاكمة) – وعلى مدى زمني طويل نسبياً- إلى توسيع رقعة ومساحة الفساد، خصوصاً مع تصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي غير المتوازن وغير المدروس، وفتح الأسواق المحلية أمام الرساميل الأجنبية الذي التزمت به تلك النخب تحت شعار ظاهري هو تنمية مجتمعاتها وتطوير بلدانها في ظل هيمنة كاملة لمؤسسات إدارية وسياسية مترهلة وفاسدة وغير مهيكلة اقتصادياً بما يتناسب مع ضرورات التحفيز الاقتصادي وعوامل الجذب الاستثماري التي يفترض أن تعود بالمنفعة على كامل أبناء المجتمع وليس فقط على طبقة محددة منه، زادت إثراءً غير مشروع، وتهربت من دفع الضرائي، ونهبت كميات كبيرة من الثروة والمداخيل الوطنية، ونقلتها إلى الخارج.

وعلى الرغم من محاولة تلك النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة استصدار القوانين اللازمة لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية بهدف تطوير مجتمعاتها ورفع معدلات التنمية فيها، مع زيادة في مساحة النشاط الاقتصادي، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات، وضمان تسويقها ووصولها السريع للمستهلك، فإن غائلة الفساد بقيت مهيمنة على مجمل تلك الاستراتيجيات، مما أدى إلى رفع معدلاته بصورة متزايدة، بقطع النظر عن الطبيعة السياسية لتلك البلدان، وإن كانت الدول الديمقراطية منها أقل معاناة من الفساد بدرجات وأشواط كبيرة بسبب طبيعة نظمها السياسية المنفتحة، وتحرر الاقتصاد فيها من ربقة الدولة، واعتمادها الإعلام الحر والديمقراطية كآلية للحكم السياسي وتداول السلطة..

ونحن عندما نتحدث عن الفساد هنا بهذه الطريقة فإننا نقصد به إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص اللامشروع.. أي استثمار العامل أو الموظف في الدولة والمؤسسة العامة أو الخاصة للصالح العام بهدف خدمة مآرب ومنافع جزئية خاصة.

ولا شك في أنّ هذه الصورة الإجمالية للدول العربية تخفي التفاوت الكبير بين أوضاعها وتقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

والمفارقة الأكبر هنا هي أن العرب والمسلمين يمتلكون طاقات وموارد وثروات وإمكانات طبيعية وبشرية وجغرافية (مادية ورمزية) كبيرة، ولكنّهم في الوقت نفسه يعيشون شبه متطفلين على خيرات وموائد الآخرين؛ أي أن هناك فجوة واسعة بين ما يملكونه وما يصنعونه أو ينتجونه. وهذا إن دلّ على أمر ما، فهو يدلّ على أننا لا نحسن تشغيل مواهبنا العقلية والعملية المتوافرة عندنا، الأمر الذي يظهر في واقعنا من خلال انتشار مظاهر الفقر والتخلّف والجهل الواسع.

وهكذا، فإنّ التنمية البشرية الشاملة والمستدامة (تنمية الفرد ومن ثمّ المجتمع) هي المفتاح الحقيقي للحصول على القوة والسلطة بعد إدارة الثروات والموارد بصورة علمية غائية صحيحة... وتتركّز أسس هذه القوة -التي

تكمن فيها مصائر الشعوب والأمم والحضارات كما أثبتت مختلف التجارب الإنسانية- في تأمين مناخ "سياسي-اجتماعي" حقوقي وقانوني مصان لحرية الفرد والمجتمعات القائمة، والتي لا يمكن أن تتأتى إلاّ عبر اعتماد مبدأ تداول السلطة سلمياً وزمنياً، وبالتالي دفع الناس بقوة الحق والواجب والمسؤولية للمشاركة في صنع القرار السياسي، ومساهمتها في الحكم والتحكم العملي بمصائرها المستقبلية بما يضمن سلامتها ودورها الفاعل وإبداعها الحضاري... وبالتالي، للوصول إلى مستقبل مثمر ومنتج يمكن أن يكون بانتظار العرب خلال العقود القليلة المقبلة... ولذلك، فإنّه من دون الشروع في اتخاذ خطوات واثقة في طريق التنمية (وبناء صرح الحرية الكبير)، فإنّه من المؤكد أنّ مستقبل العرب لن يكون أفضل من حاضرهم.

التنمية وبناء القدرات الذاتية وشرط المشاركة المنتجة:

عندما نتحدث هنا عن موضوعة التنمية نعني بها بدايةً تنمية الفرد، وتنظيم مهاراته، باعتباره حجر الزاوية في بناء وتطوير ومن ثم تنمية أي مجتمع، حيث أنه لا يمكن لأي بلد أن ينمو ويتنامى ويتقدم على طريق الرقي الحضاري العلمي والتقني من دون تنمية أفراده ثقافياً وعلمياً ومعرفياً، أي من دون التركيز والاهتمام الكبير بالجانب أو بالبعد التربوي التعليمي، وهذا شرط أساسي لازم سابق على أي شرط معياري آخر، وكذلك العمل أيضاً على رفع مستواهم ودخولهم عبر زيادة إنتاجية الفرد من خلال تهيئة وبناء مختلف قطاعات الدولة لخدمة وإنجاز ذلك الهدف الكبير.

وحتى يشارك الفرد في اجتماعنا العربي والإسلامي في تنمية مجتمعاته بصورة فعالة مؤثرة ومنتجة - يمكن من خلالها تحقيق نتائج مثمرة على صعيد التنمية والبناء الفردي والمجتمعي ككل- لا بد من وجود اقتناع نفسي، وتقبل ذاتي لمتطلبات التنمية والتغيير الممنشود، أي لا بد من وجود حالة قناعة فكرية، وحالة رضى وطواعية ذاتية في داخل نفس هذا الفرد عن طبيعة العمل والمسؤولية التي يريد الاضطلاع بها، وتحمل أعباء ومقتضيات القيام بها، وتنفيذها على أكمل وجه ممكن.. لأن الفرد أو الإنسان الذي يعمل في ظل مناخ ثقافي ونظام معرفي قيمي يحبه، ويقتنع به عن وعي وإدراك ومسؤولية كاملة، وينفتح عليه، سيمارس مقتضياته والتزاماته الوظيفية الحياتية اليومية، ويلتزم به كاملاً عن حب وقناعة، ولا بد أنه سيصل مع باقي الأفراد المقتنعين والمتفهمين إلى المساهمة المنتجة في إنجاز غايات تنموية صحيحة وصحية وفعالة على صعيد الفرد والمجتمع والدولة ككل.. والعكس صحيح أيضاً، وهو أن الفرد الذي يعمل تحت ظل بيئة ثقافية مناقضة ومعادية له –إلى حد ما- ولما يختزنه في داخله من قيم وأفكار ومشاعر وتراكيب نفسية وشعورية وتطلعات وغايات (أنظمة قيم ومعنى) هو بالضرورة فرد مشلول، وعاجز عن العطاء والإثمار الحضاري، وغير قادر أيضاً على تحقيق أبسط شروط التنمية الحقيقة، مما ينعكس سلباً على حركة وتنمية المجتمع ككل.

إذاً، نقول وبصورة أكثر تركيزاً وضبطاً، أنه **وحتى تنمو مواهب الأفراد وتنمو مقدراتهم وقابلياتهم الذاتية لابد من وجود مناخ اجتماعي وثقافي وسياسي مناسب يشكل حاضنة ملائمة لنمو وبروز واستثمار تلك الاستعدادات والقابليات الفردية**، وهذا بدوره **يحتم** –كما ذكرنا- **توفر فضاء سياسي قانوني دستوري يمارس الناس فيه حقوقهم في التعبير عن معتقداتهم وآرائهم وقناعاتهم السياسية والثقافية والمعتقدية بصورة صحية وسلمية تداولية** يكون فيها المشترك العام هو خدمة الناس والأفراد تحت سقف القانون والنظام العام الذي يتفق عليه كل أفراد المجتمع ضمن آليات ديمقراطية سلمية بعيداً عن توسل واستخدام أدوات العنف الرمزي والمادي.

وحتى يحدث في أي مجتمع نوع من التشارك والاندفاع الجماعي الحقيقي المؤثر في اتجاه خدمة عملية التنمية الهادفة إلى تطوير واقع الفرد والمجتمع على مستوى بناء أسس ومعايير اقتصادية صحيحة تساهم في زيادة الإنتاج والدخل الفردي والوطني، **لابد من تعميم ثقافة التنمية بين جميع مكونات المجتمع، وعلى مختلف المستويات، بدءاً من أصحاب القرار، إلى مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية البشرية**، حيث أن **التنمية المنظمة والشاملة، التي تشارك فيها كل المؤسسات** والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، **ويساهم فيها الجميع طوعياً لا قسرياً هي الشرط اللازم الحقيقي للنهوض الذي لا يمكن أن يتحقق فجأة**، وإنما عبر سلوك طريق طويل منظم من العمل والتعب والجهد والمثابرة والكدح والإيمان بأن الوطن لا يقوم إلا بمحبة كافة أبنائه له، وبمشاركتهم الفاعلة والمنتجة في العمل الميداني المسؤول.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن **عملية التنمية باتت حالياً ثقافة عمومية ومسؤولية عامة، لا تختص بفئة أو شريحة معينة، كما أنها لم تعد حصراً وحكراً على نخب اقتصادية أو غير اقتصادية بذاتها، لأنه إذا كان مطلوباً رفع وزيادة دخل الفرد، فلابد من رفع إنتاجيته وفاعليته عبر توفير المناخ السياسي والاجتماعي** الأنسب والأفضل لتبلور طاقاته ومواهبه كما ذكرنا..، وهذا المناخ الصحي التداولي التشاركي هو الذي يمكن أن يسمح للفرد ذاته بالمشاركة المبدعة في عملية التنمية وعياً وثقافة وعملاً..

وفي اعتقادي **أن أحد أهم أسباب الفشل الذريع الذي لحق بكل مشاريع التنمية في عالمنا العربي والإسلامي عموماً حتى الآن**، الذي لا يزال مجرد حقل تجارب لأفكار اقتصادية نخبوية تأتي من هنا وهناك من دون وجود أدنى اقتناع ووعي علمي صحيح بها داخل نفوس وعقول الناس عندنا (تبيئة مفاهيم)، **يكمن في ابتعاد الفرد وتغييبه قسرياً** –بالرغم من كونه أساس ولب وجوهر عملية التنمية- **عن المشاركة الواعية والفاعلة في العملية التنموية الفردية** والمجتمعية.

وهذا يقودنا لإعادة التأكيد على أن نجاحنا في تحدي التنمية الاقتصادية للتخلص من ألبسة وآثار التخلف المهترئة التي تلف واقعنا العربي والإسلامي عموماً، لا يمكن أن يكون مضموناً، ومكتسباً للمصداقية العملية،

إلا إذا أخذت التنمية العربية الفردية والمجتمعية إطاراً ومحددات تستطيع أن تدمج كافة أفراد مجتمعاتنا ككل ضمنه، وقامت على أساس ثقافي قيمي يتفاعل معها الجميع عن وعي وقناعة ورضى..

من هنا **نعتقد بضرورة تهيئة الأجواء الثقافية والإعلامية والاجتماعية المناسبة لإطلاق المبادرات الجادة الهادفة إلى دفع الفرد باتجاه الانخراط الجدي والحقيقي في مختلف مشروعات التنمية**، وذلك عبر التوجيه الصحيح الدائم، والاستمرارية في العمل الدؤوب والصادق.

ولكن كيف يمكن للتنمية الشاملة أن تنطلق في عالمنا العربي والإسلامي في ظل وجود عاملين ضاغطين للغاية:

الأول: داخلي، وهو سيطرة خطابين ورؤيتين فكريتين وبالتالي واقعين مأزومين؛ خطاب السلطة الرسمية المستبدة القامعة لكل ما ومن يؤثّر على امتيازاتها وسلطانها وسطوتها وهيمنتها وطغيانها وتفرّدها بالحكم والقيمة والمعيار والسلوك، وخطاب آخر تعبوي شعبوي (ثقافوي) ديني سلفي متشدّد كان موجوداً في السابق تحت الأرض، والآن بدأ يستلم السلطة، يقوم على نفي الآخر، وعدم تقبّل سوى ذاته في المرآة، يستعدي العالم ضدّه، هاجسه الأساسي والجوهري تقسيم هذا العالم إلى عالمين وأقنومينوفسطاطين، وتكفير (وربّما الحكم بالموت) باقي الملل والمذاهب والحركات التي تعارضه في معتقده الديني أو رأيه السياسي أو الفكري.

والثاني: خارجي، ويتمثل في جملة التحديات المصيرية التي تحيط بعالمنا حالياً، وهي من الضخامة والهول ما لا يستطيع أحد أن يقف في وجهها تماماً كالسيل الجارف، ولا بدّ له من الانفتاح عليها والتكيف معها، على عكس ما نعمل عليه نحن العرب والمسلمون، حيث نواجه تلك المتغيرات الكبيرة بالانكفاء على الذات، واتباع طرق وتبني وسائل وأدوات قديمة ووسائل شبه بدائية، نعيد من خلالها إنتاج الهزيمة واجترار الأزمات على النحو الأسوأ والأفدح والأخطر، بما يؤدي لعدم حل الأزمة، بل لتكريسها مع أزمات أخرى... لأننا غالباً لا نحسن إدارة مشاكلنا، وسياسة خلافاتنا بعقلية مدنية تداولية متوازنة.

من هنا اعتقادنا أنّ جذر العطالة فيما هو واقع حالياً - في كل هذه المساحة الكبيرة من العجز والإحباط والتردي والتفكك المسيطرة في عالمنا العربي والإسلامي- يعود إلى النمط الثقافي المعرفي المهيمن على العقول والقلوب، والمحدّد بقوة لمختلف استراتيجيات العمل واختيارات السلوك التطبيقي القسري، وأعني به مرجعيات المعنى وأنماط الرؤية السائدة المنتجة للفكر والثقافة التي تخطط لحياة الناس والمجتمعات.

فالفكر عندنا له قوالبه ومسبقاته وقواعده وأحكامه واستراتيجياته، ولكنه فكر يولّد مزيداً من العجز والخواء والجهل والتسلّط والاستبداد، لأننا أساساً نتعامل مع الفكر والتفكير والعقل عموماً -الذي كان من المفترض أن

نمارس عبره علاقات نامية متطورة وإيجابية خصبة، منتجة وفعّالة، مثمرة، مع الذات ومع الآخر- بصورة متحجّرة ومنغلقة أحادية وحتمية وخيالية وفردوسية، نادراً ما تجد فيها شيئاً حياً من الواقع.

وواقع (بل وفكر) هو على تلك الصورة غير المنتجة، بل المتآكلة، أنتج وسينتج دوماً عندنا كوارث وأزمات متتالية (وليس فقط مجرد أخطاء بسيطة كما تدعي النظم والرموز والأفكار الأيديولوجية المغلقة تخفيفاً وقلة وضعفاً في الحساب). ولا يكفي أن نقول، إن الأقدار هي السبب الدائم والمصدر الحقيقي لتلك الكوارث، كما يصور أصحاب ورموز تلك المرجعيات السلفية الدينية... بل هي أزمات من إنتاجنا وعملنا وخياراتنا، صنعناها بعقولنا ومقولاتنا وتصنيفاتنا ومرجعياتنا المهيمنة على واقعنا الثقافي منذ قرون عديدة، والتي لا تزال تتحكم في الخطابات ليس لتبدع وتنتج وتطور وتحسن، ولكن لكي تعيق وتلغم وتضع العراقيل في وجه أي فكر أو معرفة أو مشروع حضاري إنساني مدني يعلي من شأن الإنسان فرداً ومحوراً أساسياً للكون والحياة.

والمثال الحيّ الراهن على ذلك هو هيمنة وطغيان الداعية التراثي أو الليبرالي والأصولي السلفي على واقعنا الراهن أكثر من العلماء والمفكرين، حيث تراه يملأ شاشات الفضائيات العربية والإسلامية طولاً وعرضاً بأحاديثه ومواعظه، فيوزع شهادات التديّن وحسن السلوك على هذا، وفتاوى التكفير والقتل ضدّ ذاك. ويدّعي امتلاك مفاتيح الجنّة والنار، والحقيقة والهداية والسعادة لإنقاذ الأمة الإسلامية والبشرية جمعاء من براثن الكفر والفسق والفساد. وفي سبيل تحقيق ذلك، يستدعي رموز هذا الخطّ كلّ ما هو حق أو باطل (شرعي أو غير شرعي) من التراث أو من العصر الذي يعيشون فيه...الأمر الذي حوّل الإسلام من دين إنساني متسامح، إلى مجرّد خطاب ثقافي حزبي مخيف يلاحق الناس، ويزرع الرعب بينهم كمحاكم التفتيش سابقاً.

والمحصلة لذلك كلّه، مزيد من التقوقع على الذات القديمة من دون نقد ولا مساءلة عقلية حقيقية كما يأمر التراث نفسه في كثير من مقولاته ومعطياته التجديدية، ومزيد من البعد عن العصر والتوجه نحو "الماضي-الحلم" البعيد الذي لن يعود كما هو، ومزيد من الكسل والتحجر والتقليد الأعمى الفارغ من مضامين العمل والخيار المستقبلي المنتج والمؤثر... وبعدها ماذا هناك، إنه الفشل الحضاري المتجسّد في العجز الفاضح عن نقد وتطوير العلوم القديمة، أو عن الانخراط في اكتشاف وافتتاح فروع علميّة جديدة.

طبعاً، نحن عندما ننتقد كثيراً من مفاهيم وطروحات التراث والخطاب الديني السلفي بفكره ودعاته ومعاييره وقيمه، ونظهر عجزه الفاضح عن العيش المنتج والفعال في العصر الحديث، وعدم قدرته على بناء معرفة مستقبلية حقيقية نافعة للإنسان والحياة، إن ذلك لا ينبغي أن يحجم تفكيرنا النقدي عن الوجه الآخر للداعية التراثي السلفي، وهو المثقف الحداثي العربي الذي بقي يتعاطى وينتج مفاهيم الحداثة والتطور والحرية والاستنارة والتقدم من موقع المتلقي والمتأثر ومن دون أن يطورها ويبتكر صيغاً جديدة تتعدى محيطه الجغرافي، لأنه أساساً لم يشتغل في المعرفة الحديثة من موقع الخلق والابتكار، وإنما من موقع المبشّر

والمخلّص والمروّج والمقلّد. الأمر الذي جعله (أي المثقف الحداثي العربي) متعبداً لنصوص الحداثة من غير طول تفكير، ومؤلّهاً لأفكارها وهويتها من دون تجربة ومعاناة وتأمّل.

وهذا النقد -حقيقةً- لا ينطبق على مجموع مثقفينا ومفكرينا الحداثيين، حيث إن فيهم المبدع المطوّر والمنتج في شتّى ميادين وحقول المعرفة والثقافة والفنون. ولكن هذه الفئة قليلة وضعيفة وغير مؤثّرة حتى الآن، على عكس الكثرة الغالبة من أولئك الوعّاظ عبدة النصوص والأوثان الفكرية الذين يسيطرون على الفضاء والهواء والسلطة التي باتت مضطرة في الآونة أن تقربهم منها وتفتح مجالات العمل (والإنتاج!) أمامهم ليمارسوا من خلال ذلك أفظع فنون التضليل والتزييف والشعوذة الثقافية والتعمية الأيديولوجية والتهويل الديني.

جذر العطالة ثقافي معرفي بامتياز:

بناءً عليه، فإنّ المشكلة تحددت، وهي في الأساس ثقافية معرفية، ولكن تجلياتها الواقعية يمكن إجمالها في الآتي:

1. **مجتمعات عربية وإسلامية ممزّقة، وتعيش صراعاً وتدافعاً مريراً حول الحكم والسيادة، لا تقترب فيه أبداً من تحكيم لغة الحوار**، ومنطق التراضي والتدافع السلمي... بالرغم مما نشاهده حالياً من بعض التغيرات الإيجابية التي حدثت بعد موجة ثورات الربيع العربي التي تعقد عليها بعض الآمال السياسية والاجتماعية، والتي حركت قليلاً مستنقعات العرب الراكدة منذ عقود وعقود... من منطلق "عسى ولعل".

2. **فشل ذريع واسع وعريض للسلطات السياسية الرسمية الحاكمة في إدارة قضايا الوطن المحليّة** (تحقيق التنمية الشاملة، توفير الحريات، القضاء على الفقر والبطالة... إلخ)، إضافة إلى فشلها في قضاياها وتحدياتها الخارجية (ملف العلاقة مع القوى الكبرى وإدارة الصراعات الإقليمية والدولية-نموذج ملف العراق الفاشل الذي خسره العرب، ليرتمي في الحضن الإيراني).

3. **وجود بون شاسع وانقطاع تاريخي وآني واسع بين حاكم غير شرعي** (فرضنفسه بالقوة والقهر ومنطق الغصب والغلبة، اعتبر أنّ السلطة حقّ طبيعي له ولذريته وحاشيته) **وبين محكوم مستضعف** (مطارد وملاحق وعاجز عن تحقيق الحدّ الأدنى من متطلّبات وجوده الإنساني الطبيعي)، فقد الثقة في نظمه وأجهزته الحاكمة، لأنها لم تقم لخياره وزناً، وتجاوزت حدود العدل في الحكم.

4. **خوف تلك القيادات الدائم من شعوبها، مما يجعلها تتحسّب للثورات في كلّ وقت...** أو بتعبير معاوية نفسه: "فإن نكثناهم نكثوا بنا، ثم لا ندري أتكون لنا الدائرة أم علينا"... أي سيادة ثقافة الخوف والخوف المتبادل... وإن بدأت الآن تلك الثقافة تتضاءل ويقلّ حجمها المؤثّر بعد نجاح ثورات الربيع العربي في بعض البلدان، ولكن حتى الآن ليس النجاح مكتملاً، بل يحتاج لوقت طويل قبل أن نسمّيه نجاحاً حقيقياً...

5. **سيادة العلاقات النفاقية والتملّقية** - إذا صحّ التعبير - بين الحاكم والمحكوم، وإظهار كل منهما للآخر غير ما يبطن، نظراً لانسداد أبواب التعاون الحرّ، وانعدام التناصح النزيه.

ولعلنا لا نغالي كثيراً، عندما نؤكد على أنّ مشهد الخوف والإحباط واليأس والظلم والاستضعاف هو من المشاهد الأكثر حضوراً وتأثيراً على حركة الإنسان العربي الذي مارست بحقّه الدولة العربية الحديثة - دولة ما بعد الاستقلال الممتدة حتى الآن بمفاعيلها وآثارها ونتائج أعمالها التي لن تذهب وتتغير لا بسنة ولا بعقد زمني- أفظع أنواع القسوة والعنف الموزع مادياً ورمزياً على معظم امتدادات وكتل هذه الأمة البشرية والطبيعية... حيث جعلت منافذ التغيير الطبيعي - لا القسري - شبه معدومة في ظلّ هيمنة وسيطرة تلك النخب التابعة والعاجزة كلّ العجز عن إدارة شؤونه.

ويبدو لنا هنا أنّ تعميق ثقافة الخوف والرعب والقلق السلبي -الممتدّة أفقياً وعمودياً في جسم الأمّة منذ بداية أزمة الخلافة والحكم الإسلامي الأول- **كان من الأهداف الرئيسة التي كانت تسعى دول الاستقلال الأولى** (الوريثة الشرعية لأنظمة القمع والعنف والطغيان التاريخية) - وكلّ النظم السياسية (سلطات الهزيمة) التي جاءت بعدها، والتي ارتكزت سياساتها جميعاً على ثلاثية: القمع والإفقار والتجهيل - **إلى تحقيقها بالقوة على أرض الواقع المعيش**... فكانت النتيجة النهائية لكل تلك المقدّمات المأزومة أنّ نظمنا السياسية المتلاحقة لم تحقق شيئاً، ولم تتفرّغ لشيء كما تفرغت للتحكّم بموارد الأمّة، ونهبها بالكامل، من أجل بناء نظم قوية متماسكة -وليس دولاً!- للسيطرة على كافة مفاصل السلطة وأركان ومظاهر الثروة والقوة والمعرفة في كل مواقعها، محتكرين بذلك كل الرأسمال المادي والمعنوي المتبقي لأفراد المجتمع والأمة... فكان أن وقع الإفقار المقصود على الشعب بكامل أطيافه وتنوعاته، بما جعلنا نطلق صفة "العدالة" على تلك النظم، لأنها وزعت الفقر والظلم -بصورة شبه متوازنة وعادلة- على كافة أفراد وأبناء مجتمعاتها.

والإنسان الفقير أو المفقر عندنا لا يجرؤ دوماً على رفع رأسه (أصلاً هو لا يستطيع فعل ذلك)، كما أنّ الجائع لا يعرف السياسة، ولا وقت عنده للحديث والاستماع لترّهات وأباطيل السياسة والسياسيين، بل هو مشغول كلياً بتحصيل لقمة العيش وكفاف اليوم (اللهم أعطنا خبزنا كفاف يومنا)... وهكذا يبدأ هذا الفقير الجائع والمحروم -مع مرور الأيام- بفقدان إنسانيته، ونسيان ذاته وفاعليته الوجودية، ويُختصر في جملة من الغرائز والمكبوتات، بما يؤدي لاحقاً إلى تدمير القيم السامية والأخلاق الحميدة والمثل العليا التي طالما تفاخر بها، واعتز بانتمائه إليها... وهكذا، كانت النتيجة أيضاً أن وصلنا إلى حافة الهاوية على كل المستويات والأصعدة الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظلّ هذا الوضع، لا يمكن للفرد المصاب بالوهن النفسي والضعف الذاتي العضوي تحقيق الاستشفاء الذاتي لوحده، بل إنّه بحاجة ماسّة لمن يأخذ بيده قبل كل شيء، وبالمثل لا يمكن لبلادنا النهوض بدون مساعدة عاجلة وسريعة من الحضارات الأخرى.

إننا نعتقد أن شعوبنا العربية والإسلامية تواقة للإصلاح والتغيير بالدرجة التي قد تفرض عليها أن تغضّ النظر عن مصدر التغيير وآلياته وأساليبه... ويبدو أنّ انعدام التغيير الداخلي وفقدان الثقة بالنظم والحكومات القائمة في العالمين العربي والإسلامي –وكذلك أن كل مبادرات الإصلاح الداخلية (إن وجدت أصلاً) تتمّ وتبنى في غرف مظلمة وقوالب جامدة بعيداً عن هموم الناس وتطلّعاتهم وإرادتهم- هو الذي يدفع تلك الشعوب باتجاه قبول التغيير الخارجي، حتى لو جاء بيد عمرو (الغرب وأمريكا المشغولان حالياً بأزماتهما المالية والاقتصادية والانتخابية).

والواضح أمامنا - في هذا الاتجاه - أن هناك حقيقتين يعايشهما الناس في مجتمعاتنا، وقد انتقلت تأثيراتهما إلى البلدان الأخرى:

الأولى: وصول حال العرب والمسلمين إلى هذه الدرجة المتدنية من الانحطاط والتخلّف بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وو...إلخ، نتيجة السياسات الفوقية الظالمة التي طبّقتها النخب السياسية والاقتصادية العربية والإسلامية الفاسدة عبر العقود الأربعة الماضية، والتي كانت تحظى –حتى عهد قريب- برضى المصالح والسياسات الدولية المتفصلة مع نظيرتها المحلية.

والمشكلة هنا أن تلك النظم الشمولية، العاملة كواجهة لمصالح قوى وشبكات سياسية ومافياوية اقتصادية داخلية وخارجية، تعمل دوماً على استيلاد ذاتها المريضة وبنيتها العقيمة تنموياً، أي أنه ليس لها من هدف أو هاجس سوى همّ البقاء الأبدي في الحكم، واستمرارية القبض على المصالح والمكاسب، والحفاظ الأبدي على السطة والتحكم بكل شيء (النظر للسلطة كغنيمة تاريخية دائمة)، واستمرارية سياسات الإقصاء والتفرد والتسلط والطغيان، لفرد أو لحزب أو لجماعة أو لأقلية طائفية أو سياسية أو اتنية، بغض النظر عن الأثمان والتكاليف الباهظة التي دفعت وستدفع نتيجة لسلوكية الطغيان هذه، من ثروات المجتمع ومن حاضر ومستقبل أجياله المستقبلية..

هذا هو، إذاً، الهدف النوعي والغاية الأسمى الذي ثبت بالأدلة الميدانية القاطع أنه يعلو (ويتقدم) على كل الشعارات والأهداف الكبرى التي رفعتها تلك الطغم الحاكمة، والتي جاء على رأسها هدف تحرير الأرض (المغتصبة) وبناء الإنسان المقاوم والممانع.. بحسب منطوق ومقتضيات شعارات الصراع الوجودي مع "إسرائيل"..

نعم لقد تأكد للجميع، كما نعتقد، أن ثمة جبهات أقلوية أخرى مفتوحة الجروح الغائرة في العمق الروحي والتاريخي العملي، يتم تسكينها دوماً بصورة مؤقتة منذ زمن الإسلام الباكر، لم تندمل بعد. بما يظهر أن خطوط التماس الثقافية الصراعية التاريخية هي ذاتها، لم تتغير، ولا تزال تكتب وتخط بحبر "الدما" والقهر والاستبداد، وفتاوي التحريم والقتل والقتل المضاد.

الثانية: نموّ وتضخم حركات العنف والتدمير الدينية السلفية في مناخ وتربة الترهّل والفساد والظلم والاستبداد السياسي والتخلّف الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه ولا يزال يعيشه اجتماعنا السياسي والديني العربي، والناتج أساساً عن هيمنة وطغيان ثقافة عربية وإسلامية نصية متعصبة ذاتاً، تؤمن بالعنف كخيار أوحد للوصول إلى مصالحها وغاياتها ومقاصدها العليا، وتضفي طابع القدسية على فكرها ومنظومتها المعرفية، وتلغي أي حلول وسطى مع أيّ كان، كان من أبرز إنجازاتها سابقاً قتل وتدمير معظم أفكار ورموز الخير والسلام والعدالة في تاريخنا الإسلامي... حيث إنه - وبعد عصر الرسول (ص) - تعمقت ثقافة العصبية والقبلية، وترسّخت أنماط تقليدية عصبوية في طبيعة الحكم السياسي كالحكم الوراثي، وخلافة الحق الإلهي المقدّس... أي تحوّل الإسلام -على أيدي زعامات الانحراف وحكام الظلم والجور- إلى ملك سلطوي عضوض يعضّ عليه بالنواجذ؛ أي دونه الدم والسيف والحروب.

طبعاً نفتح هنا هلالين، لنقول بأنه علينا ألاّ ننسى **أنّ الأصولية الدينية** التي نشأت في عالمنا العربي، وتعاظم دورها خلال العقدين الماضيين، **انطلقت بقوّة بعد أن تمّ إحلال منظومة الأفكار التقليدية، حول التقدّم والنهوض، والتي يعتبر الدين الرافد الأساسي لها، بأخرى أكثر مدنية وحداثة**، وذلك من دون خدش للقيم الأصيلة في الثقافة العربية. وهنا جدير بنا أن ندرك اختلاف إجراء الحداثة في العالم الإسلامي في العديد من وجهاته.

وعلى عكس أوروبا، حيث بدا إجراءً قومياً تماماً، بدأت الحداثة في المجتمعات الإسلامية كنتيجة مباشرة للمواجهات الاستعمارية مع أوروبا. بدلاً من الابتكار، بدت التجربة الإسلامية تقليدية في محاولة لبلوغ ما توصّل إليه الغرب. وقد انقسمت الدول الإسلامية إلى تيارين في الحقبة اللاحقة للاستعمار بطريقة غير سلمية: النخبة التي تلقّت ثقافة غربية وتشرّبت القيم العلمانية والكثير من القيم الأساسية التي لم تملكها من قبل. وتحكم بالكثير من الأنظمة مجموعة من الشيوخ المسنّين في حين لا تتعدّى غالبية شعوبهم الثلاثين من العمر. ومنذ حقبة الاستقلال الشكلي، فُرضت غالبية التبدّل السياسي على المجتمع بشكل متسارع وليس تدريجيًا من خلال إجراء فوقي من التطوّر الاجتماعي والمفاوضات الديمقراطية.

لكن كل إجراء فوقي –في أية سياسة مطبقة اقتصادية أو تنموية أو غير ذلك- سيكون مصيره الحتمي هو الفشل، لأنه يفتقد للتواقف المجتمعي الطوعي لا القسري، ولا يحظى بأي قبول طبيعي، أي يفتقر للحاضنة الشعبية، التي تدعمه كخيار بنائي.

المشكلة أن عقلية كثير من النخب والأحزاب والجماعات السياسية التي حكمت هذا الاجتماع السياسي العربي، لم تتغير بالرغم من كل مظاهر الانفتاح والاطلاع والاحتكاك مع الآخر الحضاري الأكثر تقدماً وحيوية وإنتاجاً في كل شيء، بل لا تزال عقليات إقصائية اصطفائية فوق تاريخية، وفسطاطية تقسم الناس والمجتمعات وكل ما يقع تحت يديها إلى صنفين، صنف تمثله وهو صنف الحق والحقيقة، والآخر (غيرها) صنف الضلال والباطل.. وهذه العقلية للأسف لم تندحر بعد، ولا تزال تسبب للجميع في اجتماعنا العربي مزيداً من الخراب والدمار الذي طال الحجر والشجر والبشر.

ولاشكّ أنّ ضغط هاتين الحقيقتين، سيدفع العالم العربي والدولي كلّه نحو تبنّي خيارات ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية محلية وعالمية، يمكن أن تضع حدّاً لاستشراء مظاهر العنف والفوضى، ونموّ الإرهاب والجريمة الدولية والتطرّف الفكري والعملي في المشهد المعاصر... من أجل تحقيق مجتمع:

- تسوده قيم الحوار والعقل والعدل.

- يحترم فيه الإنسان من حيث إنّه خليفة الله في الأرض المكرّم بالعقل.

- مجتمع يتحمّل الناس فيه بعضهم البعض، وتسوده وجهات نظر متعددة ومختلفة.

- مجتمع يشعر فيه الإنسان عملياً بأنه سيّد نفسه، ولا فرق بينه وبين قيادته إلاّ بتوزيع الأدوار وتعدد الآراء واختلاف المسؤوليات وتنافس الأفكار والاتجاهات المعرفية.

- مجتمع يتبنى النقد والمحاسبة الذاتية الحضارية عنواناً لحركته وتطوره.

ونحن نعتقد أن إنجاز تلك القيم الرائعة لن يتحقق إلا بعد مواجهة أفكار ورموز وعقليات التخلف والاستبداد (القابضة بقوة الحديد والنار على عروش السلطة والسياسة والاقتصاد في عالمنا العربي والإسلامي) وإقامة حكم تعددي وديمقراطي صالح وعادل منتخب مباشرة من قبل الشعب، وبإرادة هذا الشعب الحرّة... بعيداً عن سيطرة مظاهر وثقافة التطرّف والتزمّت وإلغاء الآخر من خلال بناء مجتمع معرفي، وتوسيع المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمام كلّ أفراد المجتمع، والتي نأمل أن تتحرّك بصورة مؤسّساتية مجتمعية قويّة بعد انتصار الثورات العربية مؤخّراً.

طبعاً، هذه كلّها توصيفات للمطلوب من أجل الخروج من المأزق، ولكن مناخ وفضاء تلك التطلّعات والأهداف الكبرى، وإطارها وقاعدتها الأساسية تكمن في ضرورة تغيير طبيعة المعنى المعرفي لأسس ومقومات مهامنا الوجودية بما فيها تغيير كثير من أدواتنا وعدّتنا المفاهيمية المعرفية التي نستخدمها والمسيطرة حالياً على معنانا ومبنانا. بما يؤدي إلى تغيير الطريقة والوجهة السائدة حالياً التي أثبت الزمن والتاريخ والممارسة العملية عقمها وفشلها، مما جعلنا نعيش على الهامش الدولي والوجودي.

ويجب أن يكون واضحاً للجميع هنا أنّ النقد الذي نمارسه ليس جلداً للذات أو تجريحاً للنفس –كما نؤكد دائماً- بمقدار ما هو محاولة جدّية فاعلة لفتح الجروح العفنة القديمة التي لا تزال تسبب نزوفات للجسد المريض، بهدف تعريضها للشمس وللهواء الطلق، أي للوقوف المتأمّل أمام المشكلة كما هي على الأرض، لكي يتوفّر لدينا عنصرا الوعي والقدرة على اجتراح الحلول، وبناء القدرات وفتح مغاليق الفكر والواقع. خصوصاً بعد أن أتخمتنا مشاريع التنمية والتحديث العربية والإسلامية -من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار- بنضالاتها الفاشلة ودفاعاتها العقيمة التي ألحقت بنا العديد من الضرر والخسائر أكثر بكثير مما تسببت به للخصوم والأعداء.

الهوية كسيرورة لا ككينونة:

إنّ أحوج ما تطلبه أوطاننا وبلداننا - في مواجهة متغيرات وتحديات العالم كله، وقد أصبح المتغير هو الثابت الوحيد فيه - **هو العمل على إدارة هوياتنا وأفكارنا وثرواتنا وعلاقاتنا بالعالم بابتكار الجديد من الصيغ والمهام أو الطرق والوسائل والسبل**... أما ثقافة التطرف والعنف والتعصب والكره والخوف والعداء والصدام والقتل والانشداد إلى الوراء وعبادة الأسماء والأفكار والرموز، فمآلها عربياً أو عالمياً تفخيخ العلاقات بين البشر، والانتقال من مأزق إلى سواه، ومن صدمة إلى أخرى، ومن خسارة إلى خسارة أكثر فداحة.

نستطرد قليلاً هنا لنتحدث قليلاً عن موضوع الهوية، حيث أن التعامل الصحيح مع معنى "الهوية" التي لا تزال تثير جدالات وإشكاليات واسعة في خطاباتنا الفكرية، يجب أن يتم من خلال **اعتبارها سيرورة لا كينونة**، لأن اعتبارها حالة كينونة أي حالة ثابتة مقدسة عالية مفارقة، يعيق النمو والتطور والإبداع الفردي، الذي هو أساس وقاعدة الإبداع والإنتاج المجتمعي، ولأن ثباتها يفرز قيماً ومعايير عملية ساكنة تؤثر سلباً على الأفراد منذ صغرهم، فمثلاً: تربية الطفل على الخضوع والطاعة والاستسلام للغير، هي من العادات وقيم وتعاليم تربوية قيمية شبه ثابتة في تراثنا الهوياتي العربي والإسلامي، حيث تجد الطفل عندنا –بناء على تلك القيم السلبية- منطوياً على ذاته، خانعاً وقانعاً بما هو عليه وفيه، متملقاً وأميل إلى المجاملة والسكون والرضى بالعيش القائم والمتاح ليس إلا.. بينما تفترض الهوية المتغيرة تربية هذا الطفل على مواجهة ورفض القائم التقليدي، وبث روح المكابدة والمغامرة فيه، ليكون شعلة في الحيوية والنشاط والتفكير... ولهذا فأي مستقبل

مبدع ومنتج ينتظر أو يمكن انتظاره وتصوره من تربية طفل خانع قانع مستسلم تشرّب تلك القيم الثابتة في بيئته الهوياتية الخاصة المغلقة على الذات التي جعلت من أفراد مجتمعاتنا مجرد دمى متحركة منفعلة بالآخر، وألزمته بأن يكون هو غيره، لا أن يكون هو نفسه وذاته ورغباته ومصالحه حتى لو تناقضت مع مصالح المجتمع والأسرة والبيئة المحيطة..

نعم لقد جعلت ثقافتنا الهوياتية الثابتة الفرد عندنا –وهذا من أهم أسباب العطالة العربية المستمرة- مرهوناً لعالمين متصارعين في نفس الوقت، عالم ذاتي خاص يعيش في داخله، يحبه ويعشقه ويتمنى أن يصبح حالة عامة في الخارج، وعالم آخر خارجي يكرهه هذا الفرد العربي، ويغترب عنه.. بل ويتناقض نفسياً وشعورياً ومفاهيمياً معه... هذا التوتر الصراعي والتأرجح السالب بين عالمين متناقضين في ذات الفرد العربي والمسلم عموماً، وهذه الحياة الفردية شكلاً ولكن الثنائية الصراعية المزدوجة مضموناً وواقعاً، تجعل من هذا الفرد ضائعاً ومشتتاً ومشلولاً في المحصلة النهائية، غير قادر على التأثير والعمل والإبداع الحضاري..

إذن، إن المدخل للبناء والتثمير الحضاري هو العمل على بناء ثقافة ومعرفة علمية جديدة، تنهي هذه الحالة التناقضية من إزدواجية الشخصية في الفكر والسلوك عند هذا الفرد.. أي تثمير حالة الإبداع العقلي والعلمي، وإعادة فتح مغاليق التراث الديني المهيمن والمتحكّم بالفكر والسلوك، والذي يدور في كثير من معالمه ومناحيه وفقاً لتعاليم قديمة أو تأويلات دينية مستحدثة غير واقعية وغير صحيحة وغير مفيدة، وربّما تحدّ من قدرة وفاعلية الناس والأمة على العمل والإبداع، حيث يركّز أصحاب تلك الخطوط القديمة بصورة دائمة على قضايا التحليل والتحريم الضيقة مع نسيان شبه كلي لمجال السلوك الاجتماعي الواسع..

إن المطلوب هو إحداث تحول عميق في داخل بنيتنا الثقافية المعرفية، من خلال التعاطي مع الهوية (الفارزة لقيم تاريخية عملية متكرسة بفعل قوة العرف والتقليد والألفة مع العادة) كموضوع متحرك متغير، خاصة على صعيد القيم الحياتية المعاشة، بما يؤدي إلى تمكين الفرد وتربيته بدايةً على التفكير الحر البعيد عن القوالب والمسبقات، ليعيش كما يريد هو، وليس كما يريده المجتمع والأسرة والتقاليد البالية،ـ فيكون عندها منسجماً مع نفسه، ومتصالحاً مع ذاته، لا يعيش حالة التناقض بين داخل وخارج، منتمياً لتطلعاته وطموحاته الخاصة التي يعمل على تحويلها إلى واقع حي ملموس في حاضره ومستقبله الذي يقرره هو، بوعيه وإرادته ومسؤوليته..

إذن، المصالحة مع الذات، وتكريس التفكير الحر المبدع، هما مدخلنا لخرق جدران الهوية الثابتة لناحية القيم الاجتماعية التقليدية المطلوب هتك أستارها وتغييرها، بهدف بناء فرد سليم معافى قادر على المغامرة والإبتكار والخلق والإبداع. وبالنظر لتاريخ كل الحضارات المتقدمة التي سبقتنا، كلها دفعت باتجاه تكريس روح المغامرة في أبنائها..

لكن المشكلة الآن المضافة لتلك المشاكل والتحديات، هي في هذه الأزمة الفكرية العملية القائمة، أزمة هيمنة تيارات التشدد الديني والاستبداد والفساد السياسي، وهي أفضت -ولا تزال- إلى مزيد من التعصب في كثير من مسالك الحياة المتعددة والمتنوعة والمختلفة التي نراها ظاهرة بوضوح –خاصة بعد النجاحات الأخيرة لتيارات الإسلام السياسي على وجه الخصوص- في أفكار وتراث تاريخنا الديني المستحضر لدى تيارات الأصولية السياسية من "الإخوان المسلمين" التواقة لممارسة السلطة والحكم... وبعض الجماعات الإسلامية "الجهادية" و"السلفية" تحديداً التي سبق لها أن اعتبرت أنّ العنف والإرهاب هما الوسيلتان الأنجع والأصلح للوصول إلى جنّة الحكم بعد تمكّنها من قلب النظم السياسية العربية العلمانية الراهنة. وحالياً وصلت جميعها للحكم...

هنا جوهر الموضوع، إنّه في قلة الوعي المعرفي، وضحالة الاشتغال على نقد الذات الحضارية المهيمنة تاريخياً.

إن حضور الذات الحضارية (التراثية) في الواقع المعاصر، بكل ما فيها من منطلقات وثوابت فكرية نصية وعملية سلوكية باتت تحدد للفرد العربي المسلم حالياً توجهاته وخياراته، تشكل في الإجمال العام هوية ثابتة لها، ومن دون حسم المسألة التراثية والتعامل معها بوعي معرفي نقدي عميق، لن نتمكن من السير خطوة واحدة في طريق الأمان والسلامة والتطور والإبداع والازدهار الحضاري المنشود.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com